23 November 2018
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع السابع عشر
جنيف، ٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز تنفيذي

مقدم من أوكرانيا

١- انضمت أوكرانيا إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (يشار إليها فيما يلي باتفاقية أوتاوا) في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وبانضمامها إلى هذه الاتفاقية، أصبحت أوكرانيا ملزمة بتدمير جميع مخزونات الألغام المضادة للأفراد، الموروثة من عهد الاتحاد السوفياتي سابقاً، التي كانت ضمن ترسانات القوات المسلحة الأوكرانية. وفي عام ٢٠٠٧، أعلنت أوكرانيا امتثالها الكامل لأحكام المادة ٥ من اتفاقية أوتاوا بتقديم تقريرها الوطني الأول بموجب المادة ٧ من الاتفاقية. فقد جاء فيه عدم وجود مناطق ملغومة خاضعة لولايتها وسيطرتها، الأمر الذي تأكد في التقارير الوطنية السنوية من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٣. وبناء على ذلك، تكون أوكرانيا قد وفت بالتزاماتها بالكامل بمقتضى المادة ٥ من اتفاقية أوتاوا.

أولاً- شرح أسباب تمديد الأجل المحدد بموجب المادة ٥

٢- عند انضمام أوكرانيا إلى اتفاقية أوتاوا في عام ٢٠٠٥ ودخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فيها في عام ٢٠٠٦، لم تكن توجد فيها مناطق ملغومة. فقد ورد في تقرير أوكرانيا السنوي الأول الذي يغطي الفترة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ أنه لا توجد مناطق ملغومة في أوكرانيا. وأُكد هذا الأمر مراراً وتكراراً في التقارير التالية حتى عام ٢٠١٤.

الرجاء إعادة الاستعمال

٣- وأوجد عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، الذي بدأ في عام ٢٠١٤، حالة تواجه فيها أوكرانيا التزامها القانوني بتنفيذ أحكام المادة ٥ من اتفاقية أوتاوا، وهي من ثم تطلب تمديد الأجل المحدد المتعلق بالموضوع. والسبب في ذلك هو أن الجماعات المسلحة الخاضعة لسلطات الاحتلال التي تقودها روسيا، والقوات المسلحة للاتحاد الروسي في الأجزاء المحتلة مؤقتاً، وكذلك في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، بدأت في زرع ألغام مضادة للأفراد في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وأشيرَ إلى هذه المناطق الملوثة في تقارير أوكرانيا الوطنية في الأعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧.

٤- وتشير التقديرات الأولية الى أن حوالي ٨ في المائة من الأراضي (ومجموعها ٠٠٠ ٧ كيلومتر مربع) التي حُررت من سلطات الاحتلال في منطقتي دونيتسك ولوهانسك تحتوي أو يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد وذخائر غير منفجرة ومتفجرات من مخلفات الحرب. وتقع المناطق الملوثة بالألغام المضادة للأفراد على طول خط المواجهة حيث تُطلق نيران مكثفة يومياً، الأمر الذي يعيق كثيراً أنشطة إزالة الألغام.

٥- وإلى جانب تحديد الألغام المضادة للأفراد الآلية الصنع في المناطق المحررة، توجد أيضاً حالات عديدة لاستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع، إضافة إلى عدد كبير من الذخائر غير المنفجرة. واكتشف المهندسون العسكريون العاملون مع القوات المسلحة الأوكرانية ألغاماً من طراز PMN-2 في المناطق المحررة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، التي كان يحتلها سابقاً الاتحاد الروسي. ومن المعروف أن قوات الاتحاد الروسي المسلحة تستخدم بانتظام هذا النوع تحديداً من الألغام المضادة للأفراد. ويجدر بالإشارة أيضاً أن أوكرانيا تخلصت من مخزوناتها من هذا النوع من الألغام المضادة للأفراد في عام ٢٠١٣. وابتداء من عام ٢٠١٤، قدمت أوكرانيا إلى المجتمع الدولي مراراً وتكراراً حقائق عن الألغام المضادة للأفراد التي اكتشفت في الأراضي الأوكرانية المحررة.

ثانياً- حالة الأعمال التحضيرية في إطار البرامج الوطنية لإزالة الألغام

٦- عملاً بمرسوم رئيس أوكرانيا المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مُنحت وزارة الدفاع الأوكرانية سلطة الهيئة الوطنية الأوكرانية لإزالة الألغام. ويجري حالياً في أوكرانيا صياغة تشريع وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن المفترض أن يهيئ الأسسَ القانونية لوضع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أوكرانيا.

٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أعدت وزارة الدفاع، بناء على قرار رئيس وزراء أوكرانيا، البرنامج الحكومي الأوكراني للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٧ -٢٠٢١ إلى جانب مشروع القرار ذي الصلة لمجلس وزراء أوكرانيا بشأن اعتماده. بيد أن أنشطة صياغة البرنامج المذكور ومتابعة تنفيذه أُوقفت بسبب عدم وجود قانون في أوكرانيا للإجراءات المتعلقة بالألغام.

٨- واعتَمد القرار رقم ١٠٧١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والصادر عن مجلس وزراء أوكرانيا البرنامج الحكومي لاستعادة السلام واسْتِتبابه في المناطق الشرقية من أوكرانيا للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. ويتوخى أحد أجزائه إزالة الألغام للأغراض الإنسانية من الأراضي

والمسطحات المائية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك (المسح وإزالة الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب المتبقية بعد الاقتتال). وينص هذا البرنامج الحكومي على أنشطة معقدة لإزالة الألغام من مساحة إجمالية تبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ هكتار خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، وسيموَّل من الميزانية الحكومية لأوكرانيا (فقد خُصص لهذا الغرض مبلغ قدره ٢٥١,٢ مليون هريفنيا).

٩- ولتنسيق أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام، تضع وزارة الدفاع منذ عام ٢٠٠٥ سنوياً خطة العمل المتعلقة بتنظيم أعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في الأراضي المحررة من سلطات الاحتلال في منطقتي دونيتسك ولوهانسك (ويشار إليها فيما يلي باسم الخطة). وتتمثل الأهداف الرئيسة لهذه الخطة في إجراء مسح تقني وغير تقني للمناطق التي يحتمل أن تكون خطرة والتي يشتبه في أنها ملوثة بالألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب، أو ثبت أنها ملوثة بها، إضافة إلى إزالة الألغام في المناطق المحيطة بالمجتمعات المحلية، وتوفير ضمانات السلامة أثناء ترميم البنى التحتية، وأنشطة التطهير ذات الصلة في المناطق الزراعية (المرفق ألف- خطة العمل لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في المناطق المحررة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك لعام ٢٠١٨).

١٠- وبدأ العمل بالمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام في أوكرانيا بمقتضى قرار الهيئة الوطنية للتوحيد القياسي رقم ٢٣٠ المؤرخ ٨ أب/أغسطس ٢٠١٦ "بشأن اعتماد المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام بوصفها وثائق معيارية وطنية". ويجري في الوقت الراهن وضع مشروع المعايير الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام على أساس المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومن المتوقع الانتهاء من هذه المهمة بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

١١- وتشارك جميع السلطات الحكومية الأوكرانية المختصة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما فيها وزارة الدفاع، ودائرة الطوارئ الحكومية الأوكرانية، إضافة إلى منظمات غير حكومية. وتنشر أيضاً وكالات حكومية أخرى معنية بالأمر مفارز للاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام: دائرة الأمن الأوكرانية، والشرطة الوطنية الأوكرانية، والدائرة الحكومية الأوكرانية للنقل الخاص، وحرس حدود أوكرانيا.

١٢- ووزارة الدفاع مسؤولة عن التنسيق العام لأنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وكذلك عن مسح جميع الأراضي المنتشرة فيها الوحدات العسكرية التابعة لعملية القوات المشتركة. وتضطلع دائرة الطوارئ الحكومية الأوكرانية بأنشطة إزالة الألغام براً وبحراً في المناطق الواقعة خارج مناطق القتال. أما حرس حدود أوكرانيا، فيضطلعون بتلك الأنشطة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم المباشرة. وتتولى الدائرة الحكومية الأوكرانية للنقل الخاص مسؤولية إزالة الألغام من البنى التحتية للنقل (أي السكك الحديدية والطرق). وتتخذ دائرة الأمن الأوكرانية والشرطة الوطنية الأوكرانية تدابير لإبطال مفعول الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

١٣- وتتمثل المهمة الرئيسة لدائرة الطوارئ الحكومية الأوكرانية في إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في أراضي دونيتسك ولوهانسك خارج مناطق القتال. وتؤدي وحدات تابعة لدائرة الطوارئ الحكومية الأوكرانية، وهي جزء من عمليات القوات المشتركة، دوراً ممنهجاً في أنشطة إزالة الألغام من أجل إعادة الأهداف الحيوية إلى ما كانت عليه وتوفير مهام أمنية لبعثة الرصد

الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك تلك التي تنشرها منظمات دولية بالقرب من مناطق القتال وفيما يسمى "المنطقة الرمادية".

١٤- وهناك ثلاث منظمات غير حكومية تعمل في أوكرانيا في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وهي: منظمة "هالو ترست"، والمجموعة الدانمركية لإزالة الألغام، والمؤسسة السويسرية لإزالة الألغام.

١٥- وبدأت منظمة "هالو ترست" عملها في أوكرانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي بداية عام ٢٠١٦، دعت وزارة الدفاع منظمة "هالو ترست" إلى إجراء مسح غير تقني ووضع علامات على الألغام والذخائر غير المنفجرة في الأراضي المحررة من سلطات الاحتلال في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، الواقعة على بعد أكثر من ١٥ كيلومتراً من خط المواجهة.

١٦- وتعمل المجموعة الدانمركية لإزالة الألغام في أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤، حيث بدأت بنشر المعلومات بين سكان دونباس عن المخاطر الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، شاركت في مسح غير تقني ووضع علامات على الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة في الأراضي المحررة من سلطات الاحتلال في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، الواقعة على بعد أكثر من ١٥ كيلومتراً من خط المواجهة.

١٧- وبدأت المؤسسة السويسرية لإزالة الألغام عملها في أوكرانيا في أوائل عام ٢٠١٥ بإعلام سكان دونباس بالمخاطر الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة. وفي وقت لاحق، دعت وزارة الدفاع المؤسسة إلى إجراء مسح ووضع علامات على الألغام والذخائر غير المنفجرة في الأراضي المحررة من سلطات الاحتلال في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، الواقعة على بعد أكثر من ١٥ كيلومتراً من خط المواجهة.

ثالثاً- الموارد المالية والتقنية التي يمكن استخدامها لتدمير الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة

١٨- تنص الميزانيات المخصصة للسلطات الحكومية والمفارز العسكرية المعنية خلال السنة المالية على تمويل إزالة الألغام المضادة للأفراد وتدميرها في المناطق الملغومة.

١٩- وتعمل وزارة الدفاع على تجهيز سلاح المهندسين في القوات المسلحة الأوكرانية بأدوات حديثة لكشف المتفجرات. وهي تُقدَّم على حساب المشتريات المركزية، وكذلك من المعونة التقنية المقدمة من الدول والمنظمات الدولية المانحة. ونتيجة للعمل المتصل بالموضوع، توجد لدى مفارز القوات المسلحة الأوكرانية حالياً مجموعة من كاشفات الألغام الحديثة المحمولة باليد.

٢٠- وهناك حاجة إلى ٢٥٠ كاشف ألغام إضافي من طراز Vallone VMC-1 ليحل محل كاشفات الألغام القديمة السوفياتية الصنع التي تستخدمها حالياً وحدات إزالة الألغام. وإلى جانب ذلك، فإن وحدات إزالة الألغام التابعة للقوات المسلحة الأوكرانية، التي تشارك في عملية القوات المشتركة، في أمس الحاجة إلى عربات مصفحة ذات حمايةٍ معزّزة واقية من الألغام (أكثر من ٢٠ عربة).

٢١- وتتخذ دائرة الطوارئ الحكومية الأوكرانية تدابير ترمي إلى التحديث التقني (تجديد التقنيات والمعدات القديمة والمعدات المتروكة في الأراضي المحتلة) للوحدات العاملة في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وتحتاج الدائرة إلى أكثر من ٦٠ مجموعة من معدات المسح، و١٠ عربات مصفحة لكشف الألغام ونقل المتفجرات، إضافة إلى معدات الكسح الآلي للألغام.

رابعاً- الظروف التي تعيق قدرة أوكرانيا على تدمير كل الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة

٢٢- لا تسيطر أوكرانيا حالياً على الأجزاء المحتلة مؤقتاً في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وكذلك على جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي الوقت نفسه، تتسبب المواجهة العسكرية المستمرة في شرق أوكرانيا واستمرار الأعمال العدائية في زيادة تلوث الأراضي على طول خط المواجهة. ولا يسمح عدم الانتظام والعشوائية اللذان يتسم بهما زرع الألغام المضادة للأفراد من قبل الجماعات المسلحة لسلطة الاحتلال التابعة للاتحاد الروسي في منطقتي دونيتسك ولوهانسك بتقدير حجم التلوث بتلك الألغام وتحديد جميع المناطق الملغومة. ومن ثم، فمن المستحيل ترتيب البرامج الوطنية ذات الصلة لإزالة هذه الألغام، وتحديد الموارد اللازمة، وتنفيذ عمليات الإزالة بالكامل.

٢٣- أضف إلى ذلك أن الاتحاد الروسي يرفض تقديم أي معلومات عن التلوث في برزخ القرم وفي إقليم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي.

خامساً- الوقت المطلوب لتمديد الأجل المحدد

٢٤- تطلب أوكرانيا تمديد الأجل المحدد لها بموجب المادة ٥ من اتفاقية أوتاوا ٥ سنوات (أي حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١) شريطة إنهاء الأعمال العدائية، واستعادة النظام الدستوري، واسترداد السيطرة الكاملة على الأراضي المحتلة، بما في ذلك على حدود الدولة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي. ويستند اقتراح هذه المدة إلى تحليل التحديات الحالية والمحتملة، بما فيها حجم المشاكل، والموارد البشرية والمادية والمالية المتوقعة، ومدى توافر القدرات على المسح وإزالة الألغام.

سادساً- الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتمديد المقترح

٢٥- سيؤدي إكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد إلى ما يلي:

- انخفاض عدد الإصابات في صفوف السكان المدنيين والسماح بإيصال الشحنات الإنسانية دون عراقيل، لا سيما إلى المقيمين بالقرب من خط المواجهة وفي الأجزاء المحتلة مؤقتاً في منطقتي دونيتسك ولوهانسك؛

- تحسّن إمكانية حصول السكان المدنيين على السلع والخدمات الأساسية ووصولهم إلى الأراضي الزراعية والبنى التحتية والغابات والأنهار ومرافق الاستجمام، مما سيؤثر إيجابياً في نزوح السكان الداخلي؛
- استعادة إمكانية الاستفادة من الأراضي الزراعية التي كانت أحد مصادر الدخل الأساسية للسكان المدنيين قبل الأعمال العدائية (زراعة المحاصيل وتأجير الأراضي الزراعية)؛
- نمو المؤشرات الاقتصادية، وخاصة زيادة الإنتاج الزراعي (الحبوب، والبذور، والمحاصيل الصناعية، والخضروات، ومحاصيل الفواكه والعنّبيات، والنباتات البقلية، وما إلى ذلك) وتربية الماشية (الأبقار والدواجن)؛
- حرية وصول العمال دون عائق إلى الأعمال التجارية والمؤسسات والمنظمات، ووسائل الاتصال وغيرها من الأمور ذات الأهمية الخاصة، والأمن البيئي؛
- تراجع حدوث الحرائق في الغابات، والسهول، والمحميات الطبيعية، والأراضي الصالحة للزراعة؛
- تنقية التربة والمياه الملوثة نتيجة انفجار القذائف والمتفجرات والألغام، بما في ذلك من السترنتيوم والتيتانيوم والفناديوم والكادميوم؛
- تراجع الأضرار من صنع الإنسان التي تلحق بالبيئة، وأخطار حالات الطوارئ المتعلقة بالألغام والمتفجرات.